



إجراءات مقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عُمان

بدرية بنت حمد المشرفية

وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان
Badriah.hamad26@gmail.com

راشد بن سليمان الفهدي

أستاذ مشارك
-كلية التربية- قسم الأصول والإدارة التربوية-
جامعة السلطان قابوس
rsh77@squ.edu.om

عبد المجيد الناصر

أستاذ
المعهد العالي للتربية والتكوين المستمر باردو، تونس
psynaceur@yahoo.fr

إجراءات مقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عُمان

بدرية بنت حمد المشرفية، وعبد المجيد الناصر، وراشد بن سليمان الفهدي

الملخص

هدفت الدراسة إلى وضع إجراءات مقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان، وذلك بعد دراسة الواقع باستخدام استبانة مكونة من ستة محاور هي: (الأطر التنظيمية، والتنمية المهنية، والبحث العلمي، والتعليم المستمر، والبرامج والأنشطة التعليمية، وخدمة المجتمع). تم استخدام المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٥) فرد من مديري الدوائر ومساعدتهم ورؤساء الأقسام بوزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان. وجاءت تقديرات أفراد عينة الدراسة لمحاور الاستبانة ككل والمتعلقة بواقع المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان بدرجة توافر قليلة. وكشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات أداء عينة الدراسة تعزى إلى جنس المستجيب، في جميع محاور الدراسة، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أداء عينة الدراسة تعزى إلى المسمى الوظيفي للمستجيب (مدير دائرة، مدير دائرة مساعد، رئيس قسم) في محور التنمية المهنية فقط لصالح مدير دائرة مساعد. ونتيجة لذلك فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة في ضوء ما أسفرت عنه من نتائج.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المجتمعية، الشراكة المجتمعية، القطاع الخاص.

Proposed Procedures to Develop Social Responsibility in the Ministry of Education in light of Partnership with the Private Sector in Oman

Badriya bint Hamed bin Ali Al Musharafi
Abdul Majeed Nasser - Rashid bin Sulaiman Al Fahdi

Abstract

The study aimed to propose procedures to develop community responsibility in the Ministry of Education in light of the partnership with the private sector in Oman, after studying the reality a questionnaire consisting of six axes: (organizational frameworks, professional development scientific research, Continuing education, educational programmers and activities, community service) was used. The descriptive method was used, and the study sample consisted of (105) department managers, assistants and department heads at the Ministry of Education in Oman. The study sample estimated the questionnaire axes as a whole with little availability. The results also revealed that there are no statistically significant differences at the level of ($\alpha \leq 0.05$) between the averages of the performance of the study sample attributable to the sex of the respondent, in all axes of the study, while there are statistically significant differences between the averages of the performance of the study sample attributable to the job name of the respondent (director of the department, director of the department Assistant, head of department) in the axe of professional development only for the benefit of an assistant department manager. As a result, the study concluded a set of proposed Procedures in the light of its findings.

Keywords: social responsibility, partnership, private sector.

من الدراسات قصور في ممارستها للمسؤولية المجتمعية؛ منها دراسة نافع (٢٠١٦) والتي بينت جوانب ضعف وانخفاض في مستوى المسؤولية المجتمعية للجامعات وتدني واقع المؤشرات المتحققة. ودراسة الخليوي (٢٠١٦) والتي أشارت نتائجها إلى إن واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية لدى الجامعات الحكومية في مدينة الرياض جاء بدرجة متوسطة في جميع الأبعاد المجتمعية، والبيئية، والأكاديمية، والتنظيمية، والتي أكدتها نتائج دراسة الفارس (٢٠١٦) بوجود معوقات تقلل من ممارسة القيادات الأكاديمية والإدارية للمسؤولية المجتمعية بالمؤسسات التربوية -بالجامعة-. كما أظهرت نتائج دراسة الشمري (٢٠١٤) إن مستوى تحمل ممارسة مديري المناطق التعليمية لأبعاد المسؤولية المجتمعية كان متوسطاً. ودراسة جورج وآخرون (Jorge et al, 2012) والتي خلصت إلى نتائج أهمها انخفاض مستوى المسؤولية المجتمعية للجامعات، وتدني واقع المؤشرات المتحققة في الجامعات الحكومية الإسبانية. ودراسة سعد (٢٠١٠) التي وضحت أن واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية من قبل الجامعات جاء بدرجة متوسطة في جميع الأبعاد.

ولا بد من السعي لإحداث التكامل والتنسيق بين جهود كافة الشركاء في القطاعين الحكومي والخاص لتحقيق المسؤولية تجاه المجتمع، إذ ليس بمقدور شريك واحد من شركاء التنمية في المجتمع أن ينجز برامج ومبادرات المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع بمفرده. وتعد الشراكة بين قطاع التعليم العام والمتمثل في وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص مطلباً ضرورياً لمساندة الدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد عناصر بشرية تتصف بالمعرفة والابتكار والإنتاجية.

الأمر الذي يتطلب استحداث صيغ جديدة في تحمل المسؤولية المجتمعية، يدرك من خلالها القطاع الخاص دوره في أداء مسؤوليته المجتمعية تجاه التعليم من خلال الشراكة مع وزارة التربية والتعليم، وإحداث التكامل والتعاون المتبادل بينهما في العديد من المجالات، منها ما ورد في الرمثي (٢٠١٨): التعاون في مجال البحث العلمي، والخدمات التعليمية كبرنامج التعليم التعاوني والتدريب، والرعاية والتثقيف، والاستشارات، والخدمات الإعلامية، والشراكة مع المراكز والمؤسسات المجتمعية كالشراكة لتوظيف الخريجين. وكشفت نتائج دراسة وزارة التربية والتعليم القطرية (٢٠٠٢) كما جاء في القرشي (٢٠١١) عن المجالات التي يمكن أن تتم الشراكة فيها مع القطاع الخاص في مجال التعليم في دول الخليج العربية، وهي: التعليم، والتمويل، والتدريب، والتخطيط، والتطوير التربوي، وصنع القرارات، وجودة التعليم. كما قام يونغ (2010 Young)، بإجراء دراسة هدفت إلى الكشف عن العناصر الرئيسية الفعالة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في جامعة شرق ولاية تينيسي بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال دراسة الحالة للشراكة بين كليات المجتمع والقطاع الخاص، وتوصلنا لدراسة إلى أن أهم العناصر لتفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص هي: مساهمة القادة في نجاح تطبيق مفهوم الشراكة بالجامعات،

تنبؤاً المسؤولية المجتمعية اليوم مكانة مرموقة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛ نظراً لأهميتها في دفع عجلة التنمية في كافة قطاعاتها، والوقوف كشريك فاعل في عملية البناء، إذ تزايد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة، وأصبحت قضية بارزة في القطاعات الحكومية والخاصة، بل وجعلت العديد من الدول استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة مرتبطة مباشرة بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

وتتمحور المسؤولية المجتمعية حول فلسفة مفادها أن نجاح أي منظمة أو مؤسسة ليقاس بمقدار الإنتاج والمكاسب المالية المباشرة لها، وإنما يتعداه إلى ما تقدمه هذه المنظمات والمؤسسات من خدمات تنموية وتطويرية للمجتمعات التي توجد وتعمل فيها (العبدلي، ٢٠١٣). حيث تضع المؤسسات المجتمع ومتطلبات تنميته نصب أعينها في جميع أنشطتها، ومن الخدمات التي تقدمها المؤسسات للمجتمع دعم القضايا المجتمعية المتقدمة ذات الأبعاد العالمية، كقضايا حقوق الإنسان، والمساواة، ومحاربة الفقر، والتبرع المالي المباشر لجهات متخصصة ومهتمة بهذه الشؤون (العبدلي، ٢٠١٣). وإجراء دراسات ميدانية حول مواضيع مختلفة كالبيئة والصحة، ومواجهة المواقف الطارئة من كوارث وأزمات وغيرها، بالإضافة إلى ما ورد في دراسة وهيبه (٢٠١١) من مظاهر وأشكال المسؤولية المجتمعية والتي تمارسها المنظمة والمؤسسة لمصلحة الموارد البشرية والمتمثلة في: التكوين والتدريب، وتحسين ظروف العمل، وبرامج تحسين نوعية الحياة، والبرامج التوعوية والثقافية والرياضية، وإشراك العاملين في اتخاذ القرار.

والمسؤولية تجاه المجتمع والأفراد لا تقتصر على قطاع بعينه دون آخر، بل هي اهتمام مشترك لكل قطاعات الدولة، منها قطاع التعليم، إذ أكدت نتائج العديد من الدراسات التربوية على أهمية تفعيل المسؤولية المجتمعية، منها دراسة العثيم (٢٠١٨) والتي أشارت إلى أهمية زيادة الوعي بثقافة المسؤولية المجتمعية في الجامعات الأهلية بمدينة الرياض، ووضع لوائح تنظم شؤون المسؤولية المجتمعية في الجامعة، وإنشاء مجالس استشارية مشتركة بين قادة الجامعة وقيادات المجتمع. كذلك أكدت نتائج دراسة دهمان وسينول (Dahman&Senol, 2012) إلى أهمية تبني المؤسسات التربوية لاستراتيجية واضحة قادرة على ترجمتها إلى إجراءات واقعية ومحددة، وقناعة الإدارة العليا بالمسؤولية المجتمعية، والالتزام بها على المستويين التشغيلي والأكاديمي.

إن المؤسسات التربوية بحاجة إلى تطوير مسؤوليتها المجتمعية وخاصة بعد بروز عدد من المتغيرات والتي ذكرها عطية (٢٠١٧) منها: سرعة المتغيرات المحلية والعالمية والتي أوجدت ضغوطاً على المؤسسات التربوية لتلبية حاجات التنمية، وبروز عدد من المؤشرات على ضعف الربط بين المخرجات وحاجات سوق العمل، وعدم وجود آليات للتنسيق بين المؤسسات التربوية والمجتمع، والتطور الهائل في تقنيات الاتصال ووسائل الإعلام. كذلك هي حاجة لتطوير مسؤوليتها المجتمعية بعدما أثبتت نتائج العديد

تفعيل دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بسلطنة عمان وهي: الإجراءات البيروقراطية للسلطة التعليمية، وضعف الأنظمة التي تدعم مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم العام. ودراسة المعمرية (٢٠١١) والتي بينت أن أهم الصعوبات التي تواجه تمويل المشاريع والأنشطة التربوية بمدارس التعليم الحكومي في السلطنة هو ضعف وعي مسؤولي القطاع الخاص بمسؤوليتهم المجتمعية التي تقع على كاهل مؤسساتهم نحو التعليم.

كما أثبتت نتائج بعض الدراسات بأن هناك قصوراً في تفعيل وزارة التربية والتعليم لمجالات المسؤولية المجتمعية والمتمثلة في مشاركة المجتمع المحلي والتواصل معه، كدراسة الحبسية (٢٠١١) والتي أشارت نتائجها إلى وجود قصور في القوانين التي تضمن للمجتمع الحق في المشاركة في صنع القرار التربوي. وأوصت كذلك دراسة البنك الدولي بأهمية تطوير بعض السياسات التربوية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان والمتعلقة بزيادة المشاركة المجتمعية في التعليم، وتحسين جودة تعليم الكبار وذلك بإنشاء المزيد من مراكز تعليم الكبار (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٢).

وأوصى المنتدى العماني الثاني للشراكة والمسؤولية المجتمعية تحت عنوان «التزام وطني لدعم التنمية المستدامة»، والذي تم تنظيمه في أكتوبر ٢٠١٨، بمجموعة من التوصيات منها: تضمين المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجية إدارة المؤسسات وفق أسس منهجية منظمة ومستمرة، وتشجيع القطاع الخاص على طرح مبادرات للمسؤولية المجتمعية في مختلف المجالات بما يتماشى مع خطط التنمية الحكومية (مؤسسة الرؤية للصحافة والنشر، ٢٠١٨).

أسئلة الدراسة:

- ١- ما واقع المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة؟
- ٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة على واقع المسؤولية المجتمعية في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان تعزى لمتغيري (الجنس، والمسمى الوظيفي)؟
- ٣- ما الإجراءات المقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص في سلطنة عمان؟

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من تزامنها مع توجهات السلطنة في رؤية عمان ٢٠٤٠، واستراتيجية التعليم ٢٠٤٠ بتفعيل الشراكة بين قطاع التعليم والقطاع الخاص في ظل الأوضاع الاقتصادية

والعمل على جذبهم وتطويرهم والاحتفاظ بهم، بالإضافة إلى إنشاء الهياكل الداخلية، وتعديل السياسات، وتحديد نقاط القوة الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص.

وتجلى اهتمام سلطنة عمان بالمسؤولية المجتمعية من خلال إصدار النظام الأساسي للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ في مادته رقم (١٢) والتي تشير إلى المبادئ الاجتماعية، من حيث تحقيق مبدأ التعاضد والتراحم بين المواطنين. كما يتضح الاهتمام بتخصيص جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي في عام ٢٠١١م، واعتماد الخامس من ديسمبر من كل عام يوماً للتطوع العماني. كذلك ركزت رؤية عمان ٢٠٤٠ على ثلاثة محاور أساسية: الإنسان والمجتمع، والاقتصاد والتنمية، والحوكمة والأداء المؤسسي، وتضمنت توجهات استراتيجية منها مؤسسة مشاريع المسؤولية المجتمعية وحوكمتها، وشراكة فاعلة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

وتسعى وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان إلى الشراكة مع القطاع الخاص منذ إصدارها القرار الوزاري (٢٨ / ١٩٩٩) والخاص باستحداث لجنة تنشيط دور القطاع الخاص في دعم التعليم، والذي تم تعديله لاحقاً بموجب القرار الوزاري رقم (٥٨ / ٢٠٠٧). كما تضمنت الخطة الخمسية التاسعة لوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان (٢٠١٦-٢٠٢٠) مجالات سبعة منها: الحوكمة والمساءلة والإدارة، وتكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات، والموارد البشرية والمادية والمالية، والشراكة المجتمعية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧). وهي تمثل مجالات مهمة لتفعيل المسؤولية المجتمعية بوزارة التربية بالشراكة مع القطاع الخاص.

وأكد التقرير الختامي للندوة الوطنية (التعليم في سلطنة عمان الطريق إلى المستقبل) عام ٢٠١٤: إلى أهمية وضع آلية لتعزيز دور القطاع الخاص في دعم التعليم والتوسع فيه، وإلى إيجاد مصادر مستدامة لتمويل التعليم، وتوفير مصادر تمويل أخرى غير حكومية لتعزيز جودة التعليم بنشر ثقافة المسؤولية المشتركة (مجلس التعليم، ٢٠١٤). وأوصت كذلك دراسة البنك الدولي بأهمية تطوير بعض السياسات التربوية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان والمتعلقة بزيادة المشاركة المجتمعية في التعليم (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٢). إذ سيكون من الصعوبة بمكان استدامة جودة المسؤولية المجتمعية بالاعتماد فقط على الموارد الحكومية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الجهود التي تبذل من قبل وزارة التربية والتعليم؛ إلا أن الواقع لم يرق للمستوى المطلوب في الشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص في المسؤولية المجتمعية، إذ لازال في طوره الأول ولم يتم إضفاء الصفة النظامية عليه من قبل جهات التشريع، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات العمانية كدراسة الوهبي (٢٠١٦) والتي كشفت عن وجود عدد من التحديات تعيق من

الإطار النظري:

- مفهوم المسؤولية المجتمعية:

تشكلت البدايات الأولى لمفهوم المسؤولية المجتمعية مع نشأت المجتمعات، وترسخ بشكل أكبر مع ظهور الإسلام، حيث انطلق مفهوم المسؤولية المجتمعية في الإسلام من منطلق شرعي قال تعالى ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ (سورة البقرة، الآية ١٨٤). ولم يكن مفهوم المسؤولية المجتمعية معروفاً بشكل واضح في منظمات الأعمال حيث كانت تحاول جاهدة تعظيم أرباحها ببشتى الوسائل حتى عام ١٩٢٣م، إذ أشار شلدون (-Shel don) إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية مجتمعية، وأن بقاءها واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستفي مسؤوليتها المجتمعية عند أداء وظائفها المختلفة. وتعددت تعريفات المسؤولية المجتمعية ومن أهمها تعريف دركر الذي فتح آفاقاً واسعة، والذي نص على أن المسؤولية المجتمعية هي: "التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شرائح أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم" (Drucker, 1977: 584).

ولا تختلف المسؤولية المجتمعية للمؤسسات التربوية في إطارها العام عن المفهوم العام لهذه المسؤولية، حيث عرفتها (الهاشمية، ٢٠١٣: ١٢) بأنها: "الأفعال والمهام والواجبات التي تمارسها مؤسسات التعليم العالي داخل وخارج الجامعة تجاه الغير، فيما يقوموا به من تفاعل متبادل مع الآخرين، من خلال ممارساتهم للأنشطة والبرامج المختلفة، وهي مسؤولية تجاه الجماعة والمجتمع".

- الأهمية التربوية للمسؤولية المجتمعية:

أجمعت العديد من الدراسات على أهمية التزام المؤسسات التربوية بالمسؤولية المجتمعية، فهي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية أفراد المجتمع الذي تعمل فيه. فالالتزام بالمسؤولية المجتمعية يساعدها على تحسين صورتها، وتعزيز قيمتها المؤسسية والأخلاقية أمام المجتمع. وذكرت الخليوي (٢٠١٦) إن تفعيل المسؤولية المجتمعية يسهم في إضافة قيمة شخصية لدى للطلبة، حيث تعتبر المؤسسات التربوية من أعظم المساهمين في تشكيل طلبتها، وهم من سيكونون قادة الأعمال في المستقبل.

كما أنها تشجع على جعل عملية صنع القرارات بالمؤسسات التربوية على أساس فهم متطور لتطلعات المجتمع، وتحسين العلاقة بينها وبين الأطراف الأخرى، وتحسين سلامة العاملين وصحتهم والاهتمام بحقوقهم المختلفة، والإسهام في حيوية المؤسسة التربوية على المدى الطويل عن طريق تعزيز استدامة الموارد والخدمات البيئية (مخولف، ٢٠١١). إن هناك منافعاً جمة وأهمية متزايدة للمسؤولية المجتمعية؛ لذا يتعين على المؤسسات التربوية إبراز المسؤولية المجتمعية ومأسستها ضمن منظومة

الراهنه، وأهمية إسهام القطاع الخاص والدور المنوط به في تطوير وتنمية المجتمع المحلي من خلال مسؤوليته المجتمعية. كما تستمد الدراسة أهميتها من تطور الدور الذي تمارسه وزارة التربية والتعليم في الوقت الحالي فيدفع عجلة التنمية قدما من خلال مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وخاصة الهدف ١٧ والمتمثل في تنشيط الشراكة. وتأتي أهمية الدراسة من واقع قلة الدراسات التي بحثت في المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص، حيث إنها تعد من الدراسات الأولى بالسلطنة التي تهتم بدراسة المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص؛ لذا تأمل الباحثة أن تضيف هذه الدراسة مشاركة للمكتبة العربية والعُمانية وما قد يبني عليها من دراسات مستقبلية.

حدود الدراسة:

- ١ - الحدود الموضوعية: اقتصر على دراسة واقع المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان في ستة محاور: الأطر التنظيمية، والتنمية المهنية، والبحث العلمي، والتعليم المستمر، والبرامج والأنشطة التعليمية، وخدمة المجتمع.
- ٢ - الحدود البشرية: اقتصر على عينة عشوائية من القيادات التربوية (مدير دائرة، ومدير دائرة مساعد، ورئيس قسم) بوزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان.
- ٣ - الحدود المكانية: اقتصر على الدراسة مكانياً على وزارة التربية والتعليم.
- ٤ - الحدود الزمنية: طبقت الدراسة الميدانية في العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

مصطلحات الدراسة:

معرفة الدراسة الحالية المسؤولية المجتمعية (-Social Respon sibility) بأنها: تقديم وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان مجموعة من المبادرات والبرامج للطلبة والعاملين والمجتمع المحلي الذي تعمل فيه، من خلال المجالات التالية: (الأطر التنظيمية، والتنمية المهنية، والبحث العلمي، والتعليم المستمر، والبرامج والأنشطة التعليمية، وخدمة المجتمع)؛ وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص في ضوء مسؤوليته المجتمعية تجاه التعليم.

ويقصد بالشراكة (Partnership) في الدراسة الحالية: نشاط تعاوني بين وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان ومؤسسات القطاع الخاص؛ بهدف القيام ببرامج وأنشطة عدة تخدم الطلبة والعاملين والمجتمع المحلي.

وتعرف الدراسة الحالية القطاع الخاص (private sector) بأنه: جميع المؤسسات والشركات التي تمارس أنشطتها التجارية والمسجلة في غرفة تجارة وصناعة عمان.

- معوقات الشراكة بين قطاع التعليم العام والقطاع الخاص في المسؤولية المجتمعية:

هناك جملة من التحديات والقيود التي تحول دون الشراكة ما بين القطاع الخاص وقطاع التعليم العام؛ لیتسنى للقطاع الخاص أخذ دوره المنتظر في مسؤوليته المجتمعية تجاه التعليم، ويمكن عرضها فيما يلي:

- عدم وضوح الاستراتيجيات والخطط والبرامج حول الشراكة؛ بالإضافة إلى غياب التشريعات والقوانين في مجال المسؤولية المجتمعية والتي تيسر الشراكات بين قطاع التعليم العام والقطاع الخاص.

- قلة توفر الإحصاءات والمعلومات الدقيقة عما يقدمه القطاع الخاص في مسؤوليته المجتمعية لقطاع التعليم العام.

- ضعف الاتصال بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العام وغياب آلية الاتصال الفعال بينهما.

- قلة إعداد مشاريع متكاملة مقرونة بدراسات جدوى اقتصادية واجتماعية من قبل قطاع التعليم العام وتقديمها لمؤسسات وشركات القطاع الخاص لتوفير التمويل ودعم تلك المشاريع.

- حداثة تجربة التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العام في المسؤولية المجتمعية، إذ تعتمد المؤسسات التعليمية على الإنفاق الحكومي الكامل.

- قلة تفعيل دور الإعلام في نشر المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص؛ مثل الإعلان عن الجهود الاجتماعية المبذولة تجاه قطاع التعليم العام حتى تكون قدوة لمؤسسات القطاع الخاص الأخرى.

- قلة بث الوعي العام عبر المؤتمرات والندوات وورش العمل بشأن المسؤولية المجتمعية بما في ذلك تشجيع مختلف مؤسسات القطاع الخاص على المشاركة الفعالة.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعد أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم، لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها، واستخلاص دلالاتها ومعالجتها.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع مديري الدوائر ومساعدتهم ورؤساء الأقسام بوزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان، والبالغ عددهم (٣٥٠) فرداً.

وفي إطار الحدود السابقة للمجتمع تم اختيار (٣٠٪) منهم كعينة لجمع البيانات، مع مراعاة تمثيل تلك العينة للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، والمسمى الوظيفي). وقد تم الاعتماد في اختيارهم على أسلوب العينة العشوائية البسيطة. والجدول (١) يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً للجنس، والمسمى الوظيفي.

العمل التربوي، وتضمينها في خططها واستراتيجياتها بالشكل الذي يؤسس لفكر استراتيجي تنافسي يخدم المجتمع وقضاياها، ويتناول مشكلاتها في أبعادها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية ويقدم لها الحلول المناسبة.

-مجالات الشراكة بين قطاع التعليم العام والقطاع الخاص:

تعد الشراكة بين قطاع التعليم العام والقطاع الخاص في أداء المسؤولية المجتمعية مطلب ضروري لمساندة الدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد عناصر بشرية تتصف بالمعرفة والابتكار والانتاجية والتي تقود المجتمع إلى مزيد من التقدم الحضاري. ومن مجالات الشراكة المتاحة بين القطاعين، ما يلي:

- برامج وأنشطة للطلبة: كتوفير المستلزمات والمواد الدراسية للطلبة داخل الفصول، والجوائز التحفيزية للطلبة، وإدخال التقنية الإلكترونية بالصفوف (القرشي، ٢٠١١). وتدريب الطلبة حيث يرى القطاع الخاص أن مستقبل أعمالهم سوف يعتمد على الطلبة القادرين على تقديم أقصى إمكاناتهم (Larson, 2001). كما تقوم بعض الشركات بتقديم منح دراسية وجوائز ومساعدات مالية وقروض مرجأة لما بعد التخرج، لا تتقاضى عليها فائدة حتى يحين موعد تسديدها.

- النمو المهني للمعلمين والعاملين: إتاحة الفرصة للمعلمين والعاملين للتدريب على الأجهزة والمعدات المتطورة في الشركات المتخصصة، ومن ثم نقل هذه الخبرات للطلبة داخل الفصول الدراسية (kubota, 1993). كذلك يمكن للقطاع الخاص إعداد دورات تخصصية لإعداد القادة، وتحسين إنتاجية العمل.

- دعم البحوث العلمية: تمويل مؤسسات القطاع الخاص للبحوث التربوية التي تهدف إلى تحديد احتياجات وتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والبحوث التي تهدف إلى رفع كفاءة الخريجين ورفع مهاراتهم العملية بما يخدم مؤسسات القطاع الخاص.

- دعم برامج تعليم الكبار ومحو الأمية: أن العديد من المؤسسات غير الحكومية قامت بتجارب تعليمية ناجحة في الشراكة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وأوصلته للفقراء وأكثر الجماعات حرماناً في المجتمع، مثل الهند والبرازيل وباكستان وكوريا وتنزانيا وإندونيسيا والمكسيك وغيرها، وتعتبر ذلك أنشطة مكملة ومساعدة لمحاولات الدول في تحقيق التعليم للجميع. وهو ما أكدته استراتيجيات التعليم للجميع المنبثقة من أهداف دكا ٢٠٠٠ حيث أشارت إلى أهمية تأمين التزام المؤسسات غير الحكومية ومشاركتها في صياغة استراتيجيات تطوير تعليم الكبار وفي تنفيذها ومتابعتها (بيومي، ٢٠١٠).

أداة الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة، تم تصميم استبانة، كالاتي:

١. إعداد استبانة أولية صممت للإجابة على أسئلة الدراسة مكونة من ستة محاور، وتم التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على عدد (١٥) محكماً من ذوي الخبرة والاختصاص في كل من كلية التربية بجامعة السلطان قابوس، وجامعة الشرقية، ووزارة التربية والتعليم، والمديريات التعليمية بمحافظة شمالي شمال الباطنة وجنوب الباطنة؛ إذ أبدوا بعض الملاحظات، وتم الاستفادة من ملاحظات ومقترحات المحكمين لبعض العبارات.

٢. التحقق من ثبات الأداة من خلال تطبيقها على عينة عشوائية مكونة من (٢٠) فرداً بهدف حساب معامل الثبات لها، وذلك عن طريق حساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لكل محور من محاور الاستبانة، وللإستبانة ككل، حيث تميزت محاور الاستبانة بدرجة ثبات مرتفعة، وتراوح معامل ألفا كرونباخ بين (٠,٩٤٥ - ٠,٨٤٥)، مما يبرر استخدامها لتحقيق أهداف الدراسة.

٣. تكونت أداة الدراسة بصورتها النهائية من (٥٢) فقرة، موزعة على ستة محاور: (الأطر التنظيمية، والتنمية المهنية، والبحث العلمي، والتعليم المستمر، والبرامج والأنشطة التعليمية، وخدمة المجتمع)، وقد صيغت بدائل الإجابة وفق مقياس ليكرت (Likert) (كبير جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً).

عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها:

أولاً - النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:

ما واقع المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لإجابات أفراد عينة الدراسة عن محاور الاستبانة وفقراتها حول واقع المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان، والجدول التالي يبين ترتيب هذه المحاور وفقاً لمتوسطاتها الحسابية.

يوضح الجدول أعلاه، أن محاور الاستبانة تراوحت متوسطاتها الحسابية بين المتوسطة والقليلة (٢,٩٥٠ - ٢,١٩٤٦)، حيث بلغ المتوسط العام لمجموع تقديرات أفراد عينة الدراسة لمحاور الاستبانة (٢,٥٤١٠)، مما يعني أن درجة التوافر قليلة، وجاءت المتوسطات الحسابية لمحاور الاستبانة كالتالي: المرتبة الأولى محور الأطر

التنظيمية بمتوسط بلغ (٢,٩٥٠)، وبدرجة توافر متوسطة، تلاه في المرتبة الثانية محور التنمية المهنية بمتوسط حسابي بلغ (٢,٦٥٥٨) وبدرجة توافر متوسطة، وجاءت بقية المحاور الأخرى بدرجة توافر قليلة، ومن حيث المحاور الأقل رتبة جاء في المرتبة السادسة والأخيرة محور البحث العلمي، وبمتوسط حسابي (٢,١٩٤٦).

وتشير النتائج السابقة إلى أن واقع المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان ليس بالمستوى المطلوب في المحاور الستة، وقد يعزى ذلك إلى حداثة مفهوم الشراكة في المسؤولية المجتمعية باعتباره أحد التوجهات الإدارية المعاصرة، صاحب ذلك مشكلات في فهمه وتبنيه، وتطبيقه بمنهجيته ومضامينه العلمية على مستوى وزارة التربية والتعليم. وقد تفسر النتيجة إلى قصور في الآليات التي تعزز دور القطاع الخاص في دعم التعليم والتوسع فيه، وإلى اعتماد وزارة التربية والتعليم بشكل كبير على الأموال العامة المخصصة من الدولة لتمويل التعليم. واتفقت نتائج هذه الدراسة في المحورين الأول والثاني مع نتائج دراسة الخليوي (٢٠١٦)، والشمري (٢٠١٤)، وسعد (٢٠١٠) التي وضحت أن تفعيل المسؤولية المجتمعية في المؤسسات التربوية-الجامعات والمناطق التعليمية-جاء بدرجة متوسطة. كما تشابهت نتائج هذه الدراسة في المحور الثالث والرابع والخامس والسادس مع نتائج دراسة جورج وآخرون (Jorge et all, 2012)، ونافع (٢٠١٦) والتي بينت جوانب ضعف وانخفاض في مستوى المسؤولية المجتمعية للجامعات وتدني واقع المؤشرات المتحققة، كذلك أكدت نتائج دراسة الفارس (٢٠١٦) على وجود معوقات تعيق من ممارسة القيادات للمسؤولية المجتمعية بالجامعة.

جدول (١) توزيع عينة الدراسة وفقاً للجنس، والمسمى الوظيفي (ن=١٠٥)

م	متغيرات الدراسة	
	العدد	النسبة %
١	٧٩	٧٥,٢
	٢٦	٢٤,٨
٢	١٢	١١,٤
	٢٣	٢١,٩
	٧٠	٦٦,٧

جدول (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمحاور الاستبانة مرتبة تنازلياً.

رقم المحور	الرتبة	محاور الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
١	١	الأطر التنظيمية	٢,٩٥٠٠	٧٨٣٥٨.	متوسطة
٢	٢	التنمية المهنية	٢,٦٥٥٨	٨٢١٧٧.	متوسطة
٥	٣	البرامج والأنشطة التعليمية	٢,٥٥٩٨	٧٣١٥٢.	قليلة
٦	٤	خدمة المجتمع	٢,٤٢٧٥	٧٦٢٤٨.	قليلة
٤	٥	التعليم المستمر	٢,٢٣٦٩	٧٧٧٣٣.	قليلة
٣	٦	البحث العلمي	٢,١٩٤٦	٧٦٩٠٩.	قليلة
		المجموع الكلي	٢,٥٤١٠	٦٣٤٠٣.	قليلة

وحول الفقرات الأقل رتبة جاءت الفقرة المتضمنة «تشرك الوزارة مسؤولي القطاع الخاص في صياغة السياسات المتعلقة بالشراكة معهم»، على المرتبة قبل الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.6190)، وقد يعزى ذلك إلى ضعف القوانين التي تضمن مشاركة القطاع الخاص للوزارة في صنع السياسات والقرارات التربوية ذات الصلة. وتشابهت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة الحبسية (٢٠١١) والتي أشارت إلى وجود قصور في القوانين التي من شأنها إشراك المجتمع في صنع القرار التربوي.

في حين جاءت الفقرة المتضمنة «توفر الوزارة أدلة تعريفية لمحو الشراكة المتاحة للقطاع الخاص» على أدنى درجة توافر بين فقرات المحور بمتوسط حسابي (٢,٦)، وقد يعود ذلك إلى عدم وجود وحدة إدارية بالهيكل التنظيمي للوزارة تعنى بالشراكة في المسؤولية المجتمعية، وبالتالي لا يوجد هناك من يعنى بتوفير هذه الأدلة وتحديد أولويات الشراكة مع القطاع الخاص. واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة الوهبي (٢٠١٦) والتي بينت وجود تحديات تعيق من تفعيل دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بسلطنة عمان.

ب - المحور الثاني: التنمية المهنية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمحور التنمية المهنية، والجدول التالي يبين ترتيب هذه الفقرات حسب المتوسطات الحسابية.

يتضح من الجدول أعلاه، أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة المتعلقة بمحور التنمية المهنية وقعت بين (٢,٩٣٣٣ - ٢,٢٢٨٦)، ويلاحظ أن فقرات هذا المحور حصلت على درجة توافر متوسطة وقليلة، كما جاءت جميع المتوسطات أقل من (٣).

وحول ترتيب الفقرات جاءت الفقرة المتضمنة «تمكن الوزارة العاملين فيها من التعامل مع الأجهزة والبرامج المتطورة بالشراكة مع القطاع الخاص»، على أعلى متوسط حسابي وقدره (٢,٩٣٣٣)، مما يعني أن درجة توافرها متوسطة، وقد يعزى ذلك إلى قلة التعاون بين الوزارة والقطاع الخاص في تدريب العاملين على استخدام

استجابات أفراد العينة حول فقرات الاستبانة لكل محور على حدة:

أ - المحور الأول: الأطر التنظيمية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمحور الأطر التنظيمية، والجدول التالي يبين ترتيب هذه الفقرات حسب المتوسطات الحسابية.

يتضح من الجدول أعلاه، أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة المتعلقة بمحور الأطر التنظيمية وقعت بين (٣,٥٩٠٥ - ٢,٦)، ويلاحظ أن معظم فقرات هذا المحور حصلت على درجة توافر متوسطة باستثناء فقرة واحدة جاءت بدرجة توافر كبيرة.

وجاءت الفقرة المتضمنة «تضمن الوزارة المسؤولية المجتمعية في خططها الإستراتيجية»، على أعلى متوسط حسابي وقدره (٣,٥٩٠٥)، مما يعني أن درجة توافرها كبيرة، وقد يعزى ذلك إلى تضمين الخطة الخمسية التاسعة لوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان (٢٠١٦-٢٠٢٠) بشكل غير مباشر مجالات المسؤولية المجتمعية.

تليها في الرتبة الثانية الفقرة المتضمنة «توجد لجان ومجالس مشتركة للشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص»، بمتوسط حسابي وقدره (٣,١٨١٠)، مما يعني أن درجة توافرها متوسطة، ويعزى ذلك إلى عدم وجود وحدة إدارية بالوزارة معنية بالشراكة، والتي من خلالها تنبثق الدوائر والأقسام واللجان والمجالس المشتركة.

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة المتعلقة بمحور الأطر التنظيمية مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
١	١	تضمن الوزارة المسؤولية المجتمعية في خططها الإستراتيجية.	٣,٥٩٠٥	٩٦٧٧٠.	كبيرة
٥	٢	توجد لجان ومجالس مشتركة للشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص.	٣,١٨١٠	٩١٧٥٧.	متوسطة
٢	٣	توجد معايير ومؤشرات واضحة للشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص.	٣,١٠٤٨	١,٠١٨٣	متوسطة
٣	٤	توفر الوزارة بنية تنظيمية للشراكة مع القطاع الخاص.	٣,٠٥٧١	٩٥٩٠٥.	متوسطة
٤	٥	تضع الوزارة لوائح واضحة تحدد الصلاحيات والمهام والواجبات الداعمة للشراكة مع القطاع الخاص.	٣,٠٤٧٦	٩٣٤١٩.	متوسطة
٦	٦	تتبنى الوزارة إطاراً قانونياً محفزاً للشراكة مع القطاع الخاص.	٢,٩٧١٤	٩٩٤٧٧.	متوسطة
٧	٨	يوجد تشريعات رقابية لمتابعة مساهمات القطاع الخاص لدعم أنشطة الوزارة.	٢,٩٣٣٣	١,١٣٧٣	متوسطة
١٠	٨	توجد لدى الوزارة قاعدة بيانات تدعم الشراكة مع القطاع الخاص.	٢,٧٩٠٥	١,٠٥٣٣	متوسطة
١١	٩	تعقد الوزارة لقاءات منتظمة بين العاملين فيها ومؤسسات القطاع الخاص فيما يتعلق ببرامج المسؤولية المجتمعية.	٢,٧٥٢٤	١,٠٩٨٧	متوسطة
٩	١٠	تطبق الوزارة مبدأ الشفافية في الإفصاح عن مشاركات القطاع الخاص.	٢,٧٥٢٤	١,٢١٥١	متوسطة
٧	١١	تشرك الوزارة مسؤولي القطاع الخاص في صياغة السياسات المتعلقة بالشراكة معهم.	٢,٦١٩٠	٩٥٤٥٥.	متوسطة
١٢	١٢	توفر الوزارة أدلة تعريفية لمجالات الشراكة المتاحة للقطاع الخاص.	٢,٦٠٠٠	١,٠٣٤٠	متوسطة

ج - المحور الثالث: البحث العلمي

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمحور البحث العلمي، والجدول التالي يبين ترتيب هذه الفقرات حسب المتوسطات الحسابية.

يتضح من الجدول أعلاه، أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة المتعلقة بمحور البحث العلمي وقعت بين (2.0571-2.6286)، ويلاحظ أن معظم فقرات هذا المحور حصلت على درجة توافر قليلة بإستثناء فقرة واحدة جاءت بدرجة توافر متوسطة.

وجاءت الفقرة المتضمنة "تنشر الوزارة ثقافة أخلاقيات البحث العلمي بين منسوبيها بالوسائل المختلفة بالتعاون مع القطاع الخاص"، على أعلى متوسط حسابي وقدره (٢,٦٢٨٦)، وبدرجة

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة المتعلقة بمحور التنمية المهنية مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
٣	١	تمكن الوزارة العاملين فيها من التعامل مع الأجهزة والبرامج المتطورة بالشراكة مع القطاع الخاص.	٢,٩٣٣٣	١,٠٣٠٩	متوسطة
٦	٢	تستقدم الوزارة الكفاءات من المدربين في القطاع الخاص لتدريب العاملين بالوزارة.	٢,٨٨٥٧	١,٠٩٤٦	متوسطة
١	٣	تعقد الوزارة دورات تدريبية تخصصية للعاملين فيها بالتعاون مع القطاع الخاص.	٢,٧٨١٠	١,٠٦٥٠	متوسطة
٢	٤	تدرب الوزارة المتطوعين في أنشطتها بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص.	٢,٦٦٦٧	٩٤٧٣٣	متوسطة
٤	٥	تشرك الوزارة العاملين فيها في المؤتمرات والندوات العلمية بتمويل من القطاع الخاص.	٢,٥٨١٠	١,٠٩٠٠	قليلة
٥	٦	يُتيح القطاع الخاص الفرصة للعاملين بالوزارة للتدريب والتطبيق المباشر في مؤسساتهم متى دعت الحاجة.	٢,٥١٤٣	١,١٠١٧	قليلة
٧	٧	تقدم الوزارة منحاً دراسية للعاملين فيها بدعم من مؤسسات القطاع الخاص.	٢,٢٢٨٦	١,٠٢١٤	قليلة

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة المتعلقة بمحور البحث العلمي مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
١	١	تنشر الوزارة ثقافة أخلاقيات البحث العلمي بين منسوبيها بالوسائل المختلفة بالتعاون مع القطاع الخاص.	٢,٦٢٨٦	٩٩٢٨٣	متوسطة
٢	٢	تنفذ الوزارة الدراسات والبحوث الاستراتيجية بتمويل من القطاع الخاص.	٢,٣٥٢٤	٩٩٠١٥	قليلة
٤	٣	تنقل الوزارة نتائج البحوث العلمية من مختبراتها إلى مواقع العمل الإنتاجية بمؤسسات القطاع الخاص.	٢,٠٩٥٢	٩١٤٨٨	قليلة
٣	٤	يقدم القطاع الخاص منحاً للعاملين بالوزارة لإعداد البحوث التربوية والعلمية.	٢,٠٨٥٧	٨٢١٧٥	قليلة
٧	٥	تدعم الوزارة أنشطة التأليف والترجمة الموجهة لخدمة المجتمع وحل مشكلاته بتمويل من القطاع الخاص.	٢,٠٧٦٢	٨٨٤٦٥	قليلة
٦	٦	تنشر الوزارة نتائج بحوثها بدعم من القطاع الخاص.	٢,٠٦٦٧	٩٢٢٦٥	قليلة
٥	٧	تشارك الوزارة في قواعد البيانات للدراسات والمجلات العلمية الإلكترونية بتمويل من القطاع الخاص.	٢,٠٥٧١	٨٨٦١٠	قليلة

وتوظيف التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مجال العمل. وأيدت أهمية ذلك الأمر نتيجة دراسة وهيبه (٢٠١١) من خلال تحديد أشكال المسؤولية المجتمعية التي تمارسها المنظمة لمصلحة الموارد البشرية وهي التكوين والتدريب، وتحسين ظروف العمل.

وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة المتضمنة «تستقدم الوزارة الكفاءات من المدربين في القطاع الخاص لتدريب العاملين بالوزارة»، بمتوسط حسابي وقدره (٢,٨٨٥٧)، مما يعني أن درجة توافرها متوسطة، وقد يعود ذلك إلى أن البرامج التدريبية المقدمة للعاملين بالوزارة لا تتناسب مع اختصاصات المدربين في القطاع الخاص، وقد يعزى ذلك إلى ضعف تواصل الوزارة مع مدربين القطاع الخاص لتنفيذ تلك البرامج.

أما عن الفقرات الأقل رتبة جاءت الفقرة المتضمنة «يُتيح القطاع الخاص الفرصة للعاملين بالوزارة للتدريب والتطبيق المباشر في مؤسساتهم متى دعت الحاجة»، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط

حسابي بلغ (2.5143)، مما يعني أن درجة توافرها قليلة، وقد يعزى ذلك إلى أن البرامج التدريبية المقدمة للعاملين بالوزارة تعتمد على الجانب النظري وهي لا تحتاج إلى التدريب العملي المباشر في مختبرات ومؤسسات القطاع الخاص، وقد تفسر النتيجة بضعف وعي مسؤولي القطاع الخاص بمسؤوليتهم المجتمعية في مجال التدريب العملي. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة المعمرية (٢٠١١) والتي كشفت عن قصور في مساهمة القطاع الخاص في تمويل المشاريع والأنشطة التربوية المختلفة.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة المتضمنة «تقدم الوزارة منحاً دراسية للعاملين فيها بدعم من مؤسسات القطاع الخاص» بمتوسط حسابي (٢,٢٢٨٦)، مما يعني أن درجة توافرها قليلة، وقد يعود ذلك إلى ضعف السياسات المعنية بالشراكة مع القطاع الخاص في هذا المجال، وقد يعود ذلك إلى قلة الاهتمام من قبل مسؤولي الوزارة في البحث عن مصادر أخرى لتمويل المنح الدراسية للعاملين، وإلى ضعف السياسات المعنية بالشراكة مع القطاع الخاص في هذا المجال، وقد يعزى إلى عدم تخصيص نسبة ثابتة من أرباح القطاع الخاص للمسؤولية المجتمعية تجاه وزارة التربية والتعليم والمتعلقة بالمنح الدراسية للعاملين.

الخاص“ على أدنى درجة موافقة بين فقرات المحور بمتوسط حسابي (٢,٠٥٧١)، مما يعني أن درجة توافرها قليلة، وقد يعزى ذلك إلى غياب التنسيق والتنظيم مع مؤسسات القطاع الخاص فيما يتعلق بالإشتراك في قواعد البيانات، وقد يعود إلى وجود إجراءات معقدة وروتينية تحد من سهولة قيام القطاع الخاص بمسؤوليته المجتمعية تجاه الوزارة، وقلّة الحوافز التي تشجع شراكة مؤسسات القطاع الخاص للوزارة.

د - المحور الرابع: التعليم المستمر

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمحور التعليم المستمر، والجدول التالي يبين ترتيب هذه الفقرات حسب المتوسطات الحسابية.

يتضح من الجدول أعلاه، أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة للفقرات المتعلقة بمحور التعليم المستمر جاءت جميعها بدرجة توافر قليلة، مما يدل على أن عينة الدراسة ترى أن واقع المسؤولية المجتمعية في الوزارة في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان المتعلق بمحور التعليم المستمر تتوافر بدرجة قليلة، وقد جاءت جميع المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور أقل من (٢,٥).

وحصلت الفقرة المتضمنة «تسعى الوزارة لمحو الأمية في السلطنة بدعم من القطاع الخاص» على أعلى متوسط حسابي بلغ (٢,٤٥٧١)، مما يعني أن درجة توافرها قليلة، وقد يعزى ذلك إلى وجود قصور في دور مؤسسات القطاع الخاص في محو الأمية الأبجدية من أفراد المجتمع، وقد يعود أيضاً إلى عدم وجود خطط واضحة لدى الوزارة لإشراك القطاع الخاص في برامج محو الأمية.

تلتها في المرتبة الثانية الفقرة المتضمنة «توظف الوزارة وسائل الإعلام المختلفة لظهور الجهود المبذولة من قبل مؤسسات القطاع الخاص تجاه التعليم

المستمر“ بمتوسط حسابي وقدره (٢,٤٦٦٧)، مما يعني أن درجة توافرها قليلة، وقد يعزى ذلك إلى أن البرامج المقدمة من القطاع الخاص في هذا المجال لم تصل للمستوى المأمول، ولا توجد جهود بارزة من قبل القطاع الخاص تستحق الإعلام عنها في هذا المجال.

وعن الفقرات الأدنى من حيث الرتب، جاءت الفقرة المتضمنة «تنفذ الوزارة برامج في اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي في الفترة المسائية لأفراد المجتمع بالتعاون مع مؤسسات القطاع

توافر متوسطة، وقد يعود ذلك إلى قلة اهتمام مسؤولي الوزارة في تطبيق مفهوم الشراكة والعمل على جذب مؤسسات القطاع الخاص في مجال البحث العلمي. وهذا ما أكدت عليه دراسة البنك الدولي (٢٠١٢) بأن السياسات المتبعة هي التي تحدد العلاقة بين المشاركين، ويمتد تأثيرها في نوعية العمل وجودته، حيث يمكن أن تكون هذه السياسات محفزة أو غير محفزة.

وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة المتضمنة «تنفذ الوزارة الدراسات والبحوث الاستراتيجية بتمويل من القطاع الخاص»، بمتوسط حسابي وقدره (2.3524)، مما يعني أن درجة توافرها قليلة، وقد يعزى ذلك إلى عدم وجود خطة واضحة للشراكة مع القطاع الخاص في مجال البحث العلمي، وقد يعود إلى ضعف مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في دعم الدراسات والأبحاث التربوية والاستراتيجية بشكل مباشر، واقتصارها على دعم مجلس البحث العلمي بالسلطنة وهو بدوره يدعم البحوث التربوية، وقد يعزى كذلك إلى إنفصال البحوث بالوزارة عن الجوانب التطبيقية لمؤسسات القطاع الخاص الإنتاجية. وأكدت دراسة هوانج (Huang,2016) على أهمية الشراكة والتعاون بين الجامعات والكليات مع مؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث المشتركة.

أما عن الفقرات الأقل رتبة جاءت الفقرة المتضمنة «تنشر الوزارة نتائج بحوثها بدعم من القطاع الخاص»، على المرتبة قبل الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٠٦٦٧)، مما يعني أن درجة توافرها قليلة، وقد يعزى ذلك إلى ضعف التعاون بين الوزارة والقطاع الخاص في تنفيذ أبحاث مشتركة تهم الطرفين، وتشجع القطاع الخاص على دعم نتائج تلك الأبحاث. وتشابهت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة نافع (٢٠١٦) وهي عدم قدرة بعض الجامعات الخليجية على بلوغ أهداف البحث العلمي التطبيقي.

في حين جاءت الفقرة المتضمنة «تشارك الوزارة في قواعد البيانات للدراسات والمجلات العلمية الإلكترونية بتمويل من القطاع

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة المتعلقة بمحور التعليم المستمر مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
١	١	تسعى الوزارة لمحو الأمية في السلطنة بدعم من القطاع الخاص.	٢,٤٥٧١	٩٦١٠٥	قليلة
٧	٢	توظف الوزارة وسائل الإعلام المختلفة لظهور الجهود المبذولة من قبل مؤسسات القطاع الخاص تجاه التعليم المستمر.	٢,٤٦٦٧	٩٨١٢٣	قليلة
٨	٣	تسهم الوزارة في تزويد المكتبات العامة بالكتب والوسائل التعليمية بدعم من القطاع الخاص.	٢,٢٦٦٧	١,٠٣٠٩	قليلة
٦	٤	تنفذ الوزارة حلقات نقاشية لأفراد المجتمع بالتعاون مع القطاع الخاص.	٢,٢١٩٠	٩٤٠٣٥	قليلة
٥	٥	توظف الوزارة التقنيات الحديثة في إعداد دورات وبرامج خاصة لأفراد المجتمع بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص.	٢,٢١٩٠	٩٥٠٥٢	قليلة
٣	٦	توفر الوزارة مصادر تعلم إلكترونية لتعليم الكبار بدعم من القطاع الخاص.	٢,٢٠٩٥	٩٧٧٥٩	قليلة
٤	٧	تنفذ الوزارة برامج في اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي في الفترة المسائية لأفراد المجتمع بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص.	٢,٠٥٧١	٩٤٨٩٧	قليلة
٢	٨	توفر الوزارة الحوافز والمكافآت للذين يكملون دراستهم في محو الأمية بتمويل من القطاع الخاص.	٢,٠٠٠٠	٩٣٠٢٦	قليلة

صغيرة ناجحة؛ إلا أن الوزارة مازالت تطمح إلى برامج أكثر في هذا المجال بالتعاون مع القطاع الخاص.

تلتها في المرتبة الثانية الفقرة المتضمنة "تقدم الوزارة مجموعة من المبادرات المعززة للمسؤولية المجتمعية للطلبة بدعم من القطاع الخاص"، بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٣٣٣) وبدرجة توافر متوسطة، ويعزى ذلك إلى عدم وجود رؤية واضحة لدى الوزارة في كل احتياجاتها من المبادرات والبرامج التي تعزز المسؤولية المجتمعية للطلبة، بحيث يتاح المجال لمؤسسات القطاع الخاص التعرف على البرامج الفعلية التي تحتاجها الوزارة، ليتسنى لها تقديم ما تراه مناسباً.

بينما حصلت الفقرة المتضمنة "تطور الوزارة مهارات الطلبة من خلال التدريب العملي بمؤسسات القطاع الخاص" على المرتبة الثامنة قبل الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٤٣٨١)، ويعزى ذلك إلى عدم وجود استراتيجية واضحة لمجالات الشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص، ما أدى إلى ضعف الشراكة في مجال التدريب العملي للطلبة بمؤسسات القطاع الخاص، على الرغم من أهمية ذلك الأمر في تعزيز الروابط بين القطاعين وربط مواقع العمل بمؤسسات التعليم، وتوثيق علاقة الطلبة بالمجتمع، وزيادة قيم المواطنة لديهم وتقديرهم للمؤسسات الاقتصادية، لا سيما أن مستقبل أعمال القطاع الخاص سوف يعتمد على الطلبة القادرين على تقديم أقصى إمكاناتهم.

وجاءت الفقرة المتضمنة "تقدم الوزارة منح دراسية للطلبة في اللغة الانجليزية ممولة من القطاع الخاص" في المرتبة الأخيرة بأدنى متوسط حسابي بلغ (٢,١٤٢٩). ويعزى ذلك إلى ما ورد سابقاً وهو عدم وجود استراتيجية للشراكة في المسؤولية

الخاص" في المرتبة السابعة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٠٥٧١)، مما يعني أن درجة توافرها قليلة، وقد يعزى ذلك إلى افتقار الوزارة إلى لائحة داخلية تنظم العمل مع القطاع الخاص فيما يتعلق بتقديم برامج لأفراد المجتمع مثل برامج تعليم اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي.

وفي المرتبة الأخيرة وبأدنى متوسط حسابي بلغ (٢,٠) جاءت الفقرة المتضمنة "توفر الوزارة الحوافز والمكافآت للذين يكملون دراستهم في محو الأمية بتمويل من القطاع الخاص". ويعزى ذلك إلى ضعف الأنظمة بالوزارة الجاذبة لمشاركة القطاع الخاص في تمويل برامج محو الأمية، وإلى قصور في المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص تجاه التعليم المستمر بشكل عام ومحو الأمية بشكل خاص، على الرغم من توصيات دراسة البنك الدولي بأهمية تطوير بعض السياسات التربوية في الوزارة والمتعلقة بزيادة المشاركة المجتمعية في التعليم، وتحسين جودة تعليم الكبار - التعليم اللانظامي بما فيه محو الأمية.-

هـ - المحور الخامس: البرامج والأنشطة التعليمية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمحور البرامج والأنشطة التعليمية، والجدول التالي يبين ترتيب هذه الفقرات حسب المتوسطات الحسابية.

يتضح من الجدول أعلاه، أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور البرامج والأنشطة التعليمية جاءت بين (٢,٧٨١٠) كأعلى متوسط حسابي، و(٢,١٤٢٩) كأقل متوسط حسابي، كما تراوحت درجة توافر فقرات هذا المحور بين المتوسطة والقليلة.

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة المتعلقة بمحور البرامج والأنشطة التعليمية مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
٩	١	تدعم الوزارة البرامج التعليمية التي تعزز التفكير الابتكاري لدى الطلبة في إقامة المشاريع الصغيرة بالتعاون مع القطاع الخاص.	٢,٧٨١٠	٩٩٩٨٢	متوسطة
١	٢	تقدم الوزارة مجموعة من المبادرات المعززة للمسؤولية المجتمعية للطلبة بدعم من القطاع الخاص.	٢,٧٣٣٣	٩٢٢٦٥	متوسطة
٨	٣	تقدم الوزارة جوائز للطلبة المجيدين بدعم من قبل مؤسسات القطاع الخاص.	٢,٧٢٣٨	١,٠٤٢٣	متوسطة
٢	٤	تنتج الوزارة بالتعاون مع القطاع الخاص برامج محوسبة لخدمة الطلبة.	٢,٦٦٦٧	٩٣٦٨١	متوسطة
٤	٥	تفتح الوزارة أبواب المدارس لتقديم برامج للطلبة في الإجازة الصيفية بالشراكة مع القطاع الخاص.	٢,٥٦١٩	٩٨٩٦٠	قليلة
٣	٦	توفر الوزارة بعض المواد والكتب المساندة للمنهج الدراسي (أشرطة فيديو - برامج - كتب - ملصقات - نماذج نشاط - كتيب للواجبات) بدعم من القطاع الخاص.	٢,٥٤٢٩	٩٥١٠٠	قليلة
٦	٧	تدرب الوزارة الطلبة على مهارات سوق العمل بالتعاون مع القطاع الخاص.	٢,٤٤٧٦	٩٩٠١٥	قليلة
٥	٨	تطور الوزارة مهارات الطلبة من خلال التدريب العملي بمؤسسات القطاع الخاص.	٢,٤٣٨١	٩٧٩٨٣	قليلة
٧	٩	تقدم الوزارة منح دراسية للطلبة في اللغة الانجليزية ممولة من القطاع الخاص.	٢,١٤٢٩	٨٩٢٥٨	قليلة

وجاءت الفقرة المتضمنة "تدعم الوزارة البرامج التعليمية التي تعزز التفكير الابتكاري لدى الطلبة في إقامة المشاريع الصغيرة بالتعاون مع القطاع الخاص" في المرتبة الأولى بين فقرات المحور بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٨١٠) وبدرجة توافر متوسطة، ويعزى ذلك إلى قلة البرامج المقدمة من القطاع الخاص في دعم المشاريع الصغيرة لدى الطلبة، على الرغم أن هناك برامج مقدمة من القطاع الخاص لطلبة المدارس تهدف إلى تشجيع الطلبة على التفكير الإبداعي والابتكاري في مجال ريادة الأعمال واكسابهم المهارات اللازمة لإقامة مشاريع

درجة توافرها متوسطة كذلك، وقد يفسر ذلك بأن الدور الذي تقوم به الوزارة تجاه أبناء أسر ذوي الدخل المحدود لا يرتقي إلى الحد المطلوب ويحتاج إلى المزيد من الجهد والشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص للقيام بمسؤوليتها المجتمعية تجاه التعليم ولهذا الفئة تحديداً، كما أن توفير احتياجات هذه الفئة يحتاج إلى مبالغ مالية تستوجب تقديم خطط تفصيلية عنها لمؤسسات القطاع الخاص.

أما عن الفقرات الأقل رتبة جاءت الفقرة المتضمنة "تقدم الوزارة برامج تأهيلية وتدريبية للأباء والأمهات عن سبل الوقاية والعلاج للمشكلات الأسرية بالتعاون مع القطاع الخاص"، في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٠٦٦٧)، مما يعني أن درجة توافرها قليلة، وقد تفسر النتيجة إلى أن البرامج التأهيلية والتدريبية المقدمة من الوزارة للأباء والأمهات بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص لا ترتقي إلى الحد المطلوب، وقد تعزى النتيجة إلى قلة التنسيق بين الوزارة والقطاع الخاص من أجل تقديم تلك الخدمة المجتمعية، وغياب الإستراتيجية المشتركة بينهما.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة المتضمنة "تسهّم الوزارة في إيجاد حلول للباحثين عن عمل بالتعاون مع الجهات المعنية من مؤسسات القطاع الخاص" بمتوسط حسابي (٢,٠٠٩٥) مما يعني أن درجة توافرها قليلة، ويعزى ذلك إلى عدم وجود وحدة متخصصة بالوزارة تعنى بالشراكة في المسؤولية المجتمعية مع القطاع الخاص، ومن ثم الشراكة معها لإيجاد حلول للباحثين عن عمل، كما قد تفسر النتيجة إلى أن القطاع الخاص يقوم بدوره في توظيف الباحثين عن عمل في شركات ومؤسسات القطاع الخاص المختلفة بالتنسيق مع مركز التشغيل الوطني، ويمكن أن تسعى الوزارة للتخفيف من حدة مشكلة الباحثين عن عمل

من خلال توظيفهم بعقود يتم تمويلها من القطاع الخاص.

ثانياً - النتائج المتعلقة

بالإجابة عن السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≤ α) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لواقع المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان تعزى لمتغيري (الجنس، والمسمى الوظيفي)؟

أ-متغير الجنس: لمعرفة أثر جنس المستجيب (ذكر، أنثى) على درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لواقع المسؤولية

المجتمعية بين الوزارة والقطاع الخاص في المجالات المختلفة منها تقديم منح دراسية للطلبة، ما أدى إلى ضعف شراكة القطاع الخاص في هذا المجال.

و - المحور السادس: خدمة المجتمع

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمحور خدمة المجتمع، والجدول التالي يبين ترتيب هذه الفقرات حسب المتوسطات الحسابية.

يتضح من الجدول أعلاه، أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة المتعلقة بمحور خدمة المجتمع وقعت بين (٢,٠٩٥- ٢,٨)، ويلاحظ أن فقرات هذا المحور حصلت على درجة توافر متوسطة وقليلة، كما جاءت جميع المتوسطات أقل من (٣).

وحول ترتيب الفقرات جاءت الفقرة المتضمنة "تتبنى الوزارة فعاليات وبرامج داعمة لذوي الاحتياجات الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص"، على أعلى متوسط حسابي وقدره (٢,٨)، مما يعني أن درجة توافرها متوسطة، ويعزى ذلك إلى قلة التعاون بين الوزارة ومؤسسات القطاع الخاص فيما يتعلق بتقديم برامج داعمة لذوي الاحتياجات الخاصة، ويبدو أن تقديم برامج لذوي الاحتياجات الخاصة مديلاً جديداً لمؤسسات القطاع الخاص لم يزل الاهتمام بعد، مما ينبغي البحث عن صيغ جديدة للشراكة مع القطاع الخاص فيما يتعلق بتقديم هذه البرامج.

وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة المتضمنة "توفر الوزارة بعض احتياجات أبناء أسر ذوي الدخل المحدود بتمويل من القطاع الخاص"، بمتوسط حسابي وقدره (٢,٧٤٢٩)، مما يعني أن

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة المتعلقة بمحور خدمة المجتمع مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
٣	١	تتبنى الوزارة فعاليات وبرامج داعمة لذوي الاحتياجات الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص.	٢,٨٠٠٠	١,٠١٣٣	متوسطة
٢	٢	توفر الوزارة بعض احتياجات أبناء أسر ذوي الدخل المحدود بتمويل من القطاع الخاص.	٢,٧٤٢٩	٩٧١٠١	متوسطة
٥	٣	تسهّم الوزارة في مواجهة المواقف الطارئة والكوارث والأزمات البيئية في المجتمع بالشراكة مع القطاع الخاص.	٢,٦٠٠٠	١,٠٦١٥	متوسطة
١	٤	تنفذ الوزارة برامج عمل تطوعية للمجتمع بالشراكة مع القطاع الخاص.	٢,٥٤٢٩	٨٩٩٠٢	قليلة
٤	٥	تحضّ الوزارة أصحاب المهن والحرف التقليدية في فعاليتها بالتعاون مع القطاع الخاص.	٢,٣٧١٤	٩٣٢٩١	قليلة
٩	٦	توفر الوزارة منصات إلكترونية تفاعلية بين الوزارة وأفراد المجتمع بدعم من القطاع الخاص.	٢,٣٧١٤	١,٠٦٧٥	قليلة
٦	٧	تنظم الوزارة لقاءات وفعاليات ترفيهية وترويجية لمجلس الأباء والأمهات بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص.	٢,٣٤٢٩	١,٠٦٣٦	قليلة
٧	٨	تقدم الوزارة برامج تأهيلية وتدريبية للأباء والأمهات عن سبل الوقاية والعلاج للمشكلات الأسرية بالتعاون مع القطاع الخاص.	٢,٠٦٦٧	٩٢٢٦٥	قليلة
٨	٩	تسهّم الوزارة في إيجاد حلول للباحثين عن عمل بالتعاون مع الجهات المعنية من مؤسسات القطاع الخاص.	٢,٠٠٩٥	٩٩٥١٣	قليلة

- إعداد استراتيجية في المسؤولية المجتمعية بالشراكة مع القطاع الخاص.
- منح حوافز لمؤسسات القطاع الخاص الفاعلة في المسؤولية المجتمعية تجاه التعليم.
- ٢- التنمية المهنية:
 - ربط سياسات التنمية المهنية بمتطلبات التنمية الشاملة بالشراكة مع القطاع الخاص.
 - تحديد احتياجات الوزارة من برامج التنمية المهنية بالتعاون مع القطاع الخاص.
 - الاستفادة من خبرات وإمكانات القطاع الخاص في التنمية المهنية للعاملين بالوزارة.
- ٣- البحث العلمي:
 - إعادة هيكلة منظومة البحث العلمي بالوزارة بالشراكة مع القطاع الخاص.
 - إعداد البحوث التطبيقية والدراسات المستقبلية بالشراكة مع القطاع الخاص.
 - إنشاء قاعدة بيانات بالشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص لحفظ الإنجازات البحثية على مستوى الدولة.
- ٤- التعليم المستمر:
 - إطلاق مبادرات وطنية في التعليم المستمر (برامج محو الأمية وتعليم الكبار) بالشراكة مع القطاع الخاص.
 - إعداد خطط واضحة للشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص في التعليم المستمر.
 - تطوير برامج التعليم المستمر بالتعاون مع القطاع الخاص.
- ٥- البرامج والأنشطة التعليمية:
 - إنشاء مراكز الرعاية الطلابية المسائية بدعم من القطاع الخاص.
 - تطوير المراكز الصيفية بالشراكة مع القطاع الخاص.
 - إعداد وتطوير البرامج والأنشطة التعليمية لتلبية احتياجات سوق العمل.
 - تنفيذ برامج للطلبة لدعم التحول الرقمي والتكنولوجي والثورة الصناعية الرابعة وأهداف التنمية المستدامة.
 - تنفيذ برامج وأنشطة لطلبة التربية الخاصة وذوي الدخل المحدود والضمان الاجتماعي بدعم من القطاع الخاص.
- ٦- خدمة المجتمع:
 - تفعيل دور المدارس في تقديم خدمات متنوعة لأفراد المجتمع المحلي بالتعاون مع القطاع الخاص.
 - تنفيذ أنشطة متنوعة لخدمة المجتمع بالشراكة مع القطاع الخاص.
 - التسويق لبرامج خدمة المجتمع المقدمة بالشراكة مع القطاع الخاص.

المجتمعية في الوزارة في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار(ت) لعينتين مستقلتين؛ لإيجاد الفروق بين متوسطات أداء أفراد العينة على محاور الدراسة وفقاً لهذا المتغير. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات أداء عينة الدراسة تعزى إلى جنس المستجيب (ذكر، أنثى) في جميع محاور الدراسة المتعلقة بواقع المسؤولية المجتمعية في الوزارة في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان.

ب- متغير المسمى الوظيفي: لمعرفة أثر المسمى الوظيفي للمستجيب (مدير دائرة، مدير دائرة مساعد، رئيس قسم) على درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لواقع المسؤولية المجتمعية في الوزارة في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان، تم إجراء تحليل التباين الأحادي لمتوسطات أداء أفراد العينة في محاور الدراسة وفقاً لهذا المتغير.

وأظهرت النتائج ما يلي:

أولاً: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات أداء عينة الدراسة تعزى إلى المسمى الوظيفي للمستجيب (مدير دائرة، مدير دائرة مساعد، رئيس قسم) على درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لواقع المسؤولية المجتمعية في الوزارة في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان في خمسة محاور وهي: (الأطر التنظيمية، والبحث العلمي، والتعليم المستمر، والبرامج والأنشطة التعليمية، وخدمة المجتمع).

ثانياً: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات أداء عينة الدراسة تعزى إلى المسمى الوظيفي للمستجيب (مدير دائرة، مدير دائرة مساعد، رئيس قسم) على درجات تقدير أفراد عينة الدراسة للواقع في محور التنمية المهنية. وأشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة من فئة (مدير دائرة مساعد)، وأفراد العينة من فئة (رئيس قسم)، ولصالح فئة (مدير دائرة مساعد).

الإجابة عن السؤال الثالث:

ما الإجراءات المقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان؟

في ضوء الأدب النظري والدراسات السابقة ونتائج الدراسة الميدانية؛ يمكن طرح أهم الإجراءات المقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان، في ستة محاور كالتالي:

١- الأطر التنظيمية:

- إنشاء مديرية عامة للمسؤولية المجتمعية بالشراكة مع القطاع الخاص.
- صياغة الأطر التنظيمية للمسؤولية المجتمعية بالشراكة مع القطاع الخاص وملاءمتها مع التوجهات الوطنية.

المراجع

القرآن الكريم

القرشي، محسن (٢٠١١). المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية (دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الطائف). (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

مجلس التعليم (٢٠١٤). التقرير الختامي للندوة الوطنية.. التعليم في سلطنة عمان الطريق إلى المستقبل. مسقط، سلطنة عمان.

مخولف، شادية (٢٦ سبتمبر، ٢٠١١). ضمان جودة المسؤولية الاجتماعية للتعليم الجامعي الفلسطيني. مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

المعمرية، نصراء (٢٠١١). إسهام القطاع الخاص في تمويل المشاريع والأنشطة التربوية في مدارس التعليم الحكومي بسلطنة عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

مؤسسة الرؤية للصحافة والنشر (١٥-١٦ أكتوبر، ٢٠١٨). توصيات المنتدى العماني الثاني للشراكة والمسؤولية الاجتماعية تحت عنوان «التزام وطني لدعم التنمية المستدامة». مسقط، سلطنة عمان.

نافع، سعيد (٢٠١٦). نحو رؤية استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية. المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية-السعودية، ٨٥-٤٣.

الهاشمية، بدرية (٢٠١٤). دور مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان ممارسة المسؤولية الاجتماعية في ضوء مبادئ الأيزو ٢٦٠٠٠. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٧). الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠). رقم الإصدار التربوي ٢٠١٧/٦، مسقط، سلطنة عمان.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٢). التعليم في سلطنة عمان المضي قدما في تحقيق الجودة. دراسة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي. إصدارات تربوية ٢٠١٢/٢٢، مسقط، سلطنة عمان.

وهيبة، مقدم (١٣-١٤ ديسمبر، ٢٠١١). سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال (دراسة حالة ثلاثة شركات عربية). الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة شلف، الجزائر.

الوهيبي، ابراهيم (٢٠١٦). تفعيل دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بسلطنة عمان (دراسة مستقبلية). (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

بيومي، عبدالله (٢٠١٠). المرونة في إدارة مؤسسات تعليم الكبار غير الحكومية: خبرات وتجارب عدة دول. المؤتمر السنوي الثامن - المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي - الواقع والرؤى المستقبلية، جامعة عين شمس القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الحبسية، رحمة (٢٠١١). واقع المشاركة المجتمعية في صنع القرار التربوي في النظام التعليمي العام بسلطنة عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

الخليوي، نواف (٢٠١٦). تفعيل المسؤولية المجتمعية لدى الجامعات الحكومية بمدينة الرياض: استراتيجية مقترحة. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

الرمثي، سعد (٢٠١٨). تصور مقترح لتطوير المسؤولية المجتمعية بالجامعات السعودية في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة. دراسات في التعليم الجامعي- جامعة عين شمس، ٣٨، ٤٨٤-٥٦٨.

سعد، بهاء الدين (٢٠١٠). المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخاصة من وجهة نظر الإدارة دراسة تطبيقية على الجامعات الخاصة المصرية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية- مصر، ٢٤(٣)، ١٢٧-١٤٤.

الشمري، ناصر (٢٠١٤). درجة ممارسة مديري المناطق التعليمية للحاكمية وعلاقتها بمستوى تحمل المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر مديري المدارس في دولة الكويت. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، المملكة الأردنية الهاشمية.

العبدلي، ساجد (٢٠١٣). المسؤولية المجتمعية. استرجع في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٩، من www.Arabvolunteering.Org

العثيم، نهلة (٢٠١٨). درجة ممارسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى قادة الجامعات الأهلية بمدينة الرياض. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

عطية، ناريمان (١٩-٢٠ أبريل، ٢٠١٧). دور الجامعات في تفعيل المشاركة المجتمعية لتعزيز المسؤولية المجتمعية. مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية، جامعة الزرقاء، الأردن، الوراق للنشر والتوزيع.

الفارس، نجوى (٢٠١٦). درجة ممارسة المسؤولية المجتمعية لدى القيادات الأكاديمية والإدارية بجامعة الملك سعود. (رسالة ماجستير غير منشورة). كليات الشرق العربي للدراسات العليا، المملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية

- Dahman, G. & Senol, I. (2012). Corporate Social Responsibility in Higher Education Institutions: Istanbul Bilgi University Case. American International Journal of Contemporary Research, 2 (3), 95-103.
- Drucker, P.(1977). An Introductory View of management. Harper's college Press, U.S.A , 584.
- Huang, F.(2016).Changes and challenges to higher education financing in Japan. Centre for Global Higher Education working paper series, London, 10.
- Jorge, M. & et al. (2012). Do Spanish Public Universities Use Corporate Social Responsibility as a Strategic and Differentiating Factor? International Journal of Humanities and Social Science, 2 (11), 29-44.
- Kubota, C.(1993). Education-Business Partnerships: Scientific Work Experience Programs. ERIC Digest. ED359045.
- Larson.(2001). Kirstin Business partnership with school: policy guideline for school seeking to establish and maintain productive and ethi relationship with Corporation, Eric ed. 472-646
- Young, C.(2010). Vital Collaboratives, Alliances, and Partnerships: A Search for Key Elements of an Effective Public-Private Partnership. (Unpublished phd dissertation). East Tennessee State University. Johnson City. USA.